النتائج الوخيمة لمشروع التوسع الإقليمي الإيراني

لماذا يصعب على النظام الإيراني الاعتراف بفشل مشروعه الإقليمي؟ ويكاد يحارب العالم وليس جيرانه فقط؟ مباشرة أو من خلال وكلاء، أعتقد أن الإجابة عن السؤال في الأساس أننا أمام سلطة منحت تصورها السياسي صفة مقدسة، ثم طلبت من شعبها، ومن مجتمعات أخرى أن تتحمل تكلفة تحقيق ذلك المشروع المستحيل.

بذلك أصبح التراجع عن مجمل السياسة تلك يمس شرعية القائمين عليها، وتتحول مراجعة النتائج إلى اعتراض على عقيدة الحكم. وهذه معضلة لا يحلها اتفاق لوقف النار، أو مفاوضات مطولة، مهما كانت ضرورتها، هي معضلة يتوجب البحث عن حلها خارج الصندوق!

كان تحرير التفكير من وصاية المؤسسة الكنسية أحد أسس تقدم الغرب. لم تصنع المواجهة مع الكنيسة وحدها نهضته، فقد أسهمت التجارة والتعليم والتحولات السياسية، وشارك مؤمنون في تطوير المعرفة. لكن انتزاع الحق في نقد تفسير رجال الدين فتح للعالم مجالاً واسعاً للتغيير. صار بالإمكان اختبار الفكرة القادمة من رجل دين ودحضها، إذا خالفت الدليل والعقل والمصالح المرسلة، ولم يعد التسليم بأن صاحب المنصب الديني يملك الإجابة النهائية عن شؤون المجتمع والطبيعة والعلاقات الدولية.

ولم يتحقق ذلك بسهولة. أُجبر غاليليو على التراجع عن دفاعه عن حركة الأرض، وقضى بقية حياته تحت الإقامة الجبرية بعد محاكمته سنة 1633. دفع ثمن تحديه تفسيراً تبنته سلطة دينية نافذة. وقيمة هذا المثال أن المعرفة احتاجت إلى شجاعة تدافع عن حق السؤال. فقد كان



بقلم:
د. محمد الرميحي ○

الاعتراض على التفسير السائد يهدد موقع المؤسسة التي تحتكره، ويكشف أن نفوذها لا يجعل أحكامها صحيحة بالضرورة.

في إيران اليوم نواجه، مع اختلاف الأزمنة، مشكلة منح الاجتهاد البشري حصانة دينية. يقوم النظام على ولاية الفقيه، ويتجاوز طموحه حدود إدارة الدولة إلى التأثير في مجتمعات الجوار تحت عناوين مختلفة. وتصبح الخيارات المتعلقة بالسلم والحرب محاطة بخطاب عقائدي يصعب على المؤمن بها أن يقبل إخضاعها للمحاسبة. فمن يسأل عن جدوى المشروع يُدفع إلى الدفاع عن ولائه وحياته!

أرى أن هذا المشروع مستحيل أن ينتج استقراراً مقبولاً لدى مجتمعات متنوعة إذا اشترط إخضاع قرارها لمرجعية خارج أوطانها. وهذا ما يحدث في اليمن ولبنان، قد يفرض نفوذاً بالسلاح، وقد يجد أنصاراً محليين، لكنه لا يستطيع تحويل ذلك إلى رضا وطني. الإنسان في لبنان أو اليمن يريد دولة تحمي حقوقه، ويملك حق الاعتراض عليها.

في لبنان يظهر المأزق بوضوح. ربط «حزب الله» سلاحه وموقعه بالمشروع الإيراني، وأصبح النقاش في قرار الحرب مرتبطاً بحسابات تتجاوز المصلحة اللبنانية. يدفع المجتمع تكلفة هذا الارتباط في أمنه، فيما يظل السؤال عن المسؤولية مثار اتهام. الاعتداء الإسرائيلي مدان، لكن إدانته لا تعفي تنظيماً لبنانياً من المحاسبة. من يقرر تعريض وطنه للحرب عليه أن يجيب أمام مواطنيه عن قراره الضار.

أما اليمن فيشكّل نسخة أخرى لـ«حزب الله». طبعاً للحركة حساباتها المحلية، لكنها وجدت في الدعم الإيراني وسيلة لتوسيع قدرتها العسكرية ونفوذها. والمشكلة أن اليمنيين يُطلب منهم تحمل نتائج خيارات إقليمية تتقدم على حاجتهم في إعادة بناء دولتهم. كيف يصبح تهديد الجيران أو تعطيل التجارة العالمية طريقاً إلى تحسين حياة أسرة يمنية؟ هذا سؤال عملي لا تجيب عنه الشعارات.

المشترك بين الحالتين هو تقديم مشروع الجماعة على حق المجتمع في تقرير مصيره. لا يعني ذلك تحميل الشعب الإيراني مسؤولية خيارات قيادته. كما لا يعني اختزال اللبنانيين الشيعة في حزب، أو اليمنيين في جماعة مسلحة. داخل هذه المجتمعات مصالح وآراء مختلفة، إلا أن الحزب والحركة يصادران تنوعها، ثم يقدمان سرديتهما إلى الخارج باعتبارهما صوتها الوحيد.

لماذا يستمر المشروع رغم تكلفته؟ لأن الاعتراف بفشله يفتح ملفات تتجاوز اللحظة الراهنة. سيُسأل أصحابه عن الأموال التي أُنفقت، وعن الفرص التي ضاعت، وعن مبررات تقديم المواجهة على التنمية. وحولهم مستفيدون يخشون أن تُفقدهم المراجعة مواقعهم.

لذلك تتداخل العقيدة مع المصلحة، ويجري تفسير كل خسارة بطريقة تعفي القيادة من المسؤولية. يكفي استمرار التنظيم، كي يسمى ذلك نجاحاً، حتى لو تراجعت قدرة المجتمع على الحياة.

هنا تقع مسؤولية المثقف. المطلوب تفكيك الادعاء بأن السياسة تكتسب صحتها من الغطاء الديني، بقياس النتائج بما تحقق للناس. لا حاجة إلى استنساخ تاريخ أوروبا، ولا إلى الخصومة مع إيمان الأفراد.

نحتاج إلى الشجاعة التي جعلت مراجعة الأفكار حقاً، وإلى حماية من يمارس هذا الحق. فالمجتمع الذي يخاف السؤال يعجز عن تصحيح أخطائه، ويترك لأصحاب السلطة تحديد ما يجوز له أن يعرفه عن مصيره.

قد تنجح المفاوضات في إبعاد حرب جديدة، وقد تقع الحرب المدمرة وتتسع، لكن السلام المستقر يحتاج إلى مراجعة المشروع الذي يستدعي التدخل في أوطان الآخرين.

على طهران أن تقبل بأن طموحها لا يمنحها حق الوصاية، وأن لبنان واليمن وغيرهما أوطان لأهلها. الاعتراف بهذه الحقيقة يتيح لإيران القادمة، بالتفاوض أو الحرب، أن تعود دولة طبيعية تتبادل المصالح مع جيرانها، ويمنح شعوب المنطقة فرصة الخروج من مواجهة لم تختارها.

وهذا يتطلب قبول التعدد داخل الوطن، والاحتكام إلى مؤسساته، والتوقف عن تسليح جماعة لفرض إرادتها على الآخرين.

○ أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة الكويت

لماذا ينتقل الثقل الاقتصادي من الغرب إلى الشرق؟

لم تعد الاقتصاديات القديمة في آسيا (الصين والهند وتايلاند وماليزيا وإندونيسيا وفيتنام...) مجرد ورشة كبيرة موجودة على أطراف خريطة الاقتصاد العالمي لتنتج ألعاب الأطفال وأحذية الرياضة بأجور زهيدة. هذه الورشة كبرت ونمت بمعدلات غير مسبوقة، وانتقلت من مرحلة (التقليد) إلى (التجديد)، وأصبحت تزاحم القوى التقليدية من واشنطن إلى بروكسل على قلب الخريطة الاقتصادية.. ويعبر صندوق النقد الدولي عن هذا التحول بالأرقام: أسهمت آسيا بربع النمو العالمي (25%) عام 2000، ويُتوقع أن تقدم أكثر من ثلثيه (66%) هذا العام 2026؛ وهي حصة الزيادة في الإنتاج، لا حجم الاقتصاد كله.



بقلم:
د. حسن يوسف علي ○

وراء هذا التحول حكاية أكبر من صعود الصين والهند، فالتعليم، والاستثمار، والموانئ، والتجارة بين الجيران، والخطط الاقتصادية السليمة التي تعطي الأولوية لزيادة معدلات النمو ومشاركة جميع فئات الشعب فيها، خلقت المعجزة الاقتصادية التي أخرجت أكثر من مليار مواطن من هذين البلدين فقط من تحت خطوط الفقر المدقع إلى صفوف الطبقات المتوسطة.

الإحصائيات العالمية توضح أن الصين أخرجت قرابة 800 مليون إنسان من تحت خط الفقر المدقع بين 1981 و2018 (نحو أربعة عقود)، وفي الهند تجاوز العدد نحو 307 ملايين مواطن بين 2011–2012 و2023–2024 (خلال اثني عشر عامًا فقط)، وإن اختلف معيار القياس بين التجربتين.

ولكن الأهم الآن هو تجاوز عدد متوسطي الدخل في الصين 400 مليون، فيما تُقدَّر الطبقة المتوسطة الهندية بنحو نصف مليار شخص، وفق تعريفات محلية مختلفة؛ وهكذا يعتمد البلدان الآن، ومعهما معظم الاقتصاديات النامية في آسيا، على قوة الطبقة المتوسطة التي ما زالت تنمو، بينما الطبقة المتوسطة في أوروبا وأمريكا آخذة في التآكل.

وهكذا لم يعد الشرق مصنعًا للعالم فحسب، بل أصبح أيضًا (وبفضل الطبقة المتوسطة الناشئة) سوقًا واسعة تتطلع إلى حياة أفضل. فلا شك أنه حين يتجاوز دخل الأسرة حدود الضرورة، تتطلع إلى منزل أفضل، وتعليم للأبناء أرقى، وسيارة للعائلة أرحب، ورحلات للسياحة وأماكن للترفيه، وهكذا لم تعد آسيا تنتج للآخرين فحسب، بل أصبحت سوقًا واعدة تجذب الاستثمار وتمنح شركاتها فرصة الإنتاج الواسع وخفض التكلفة.

وتقدّر «وورلد داتا لاب» أن آسيا تضم نحو نصف الطبقة المتوسطة الأساسية عالميًا في 2026، وتتوقع انضمام 175 مليون شخص في الهند وحدها إلى شريحة قائمة المستهلكين بين 2026 و2030.

ولكن يجب الإشارة إلى أن الشرق لم يصعد بجهود دوله منفردة؛ فقد نسجت جماعة آسيان (التي تضم 11 دولة آسيوية) والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)، والتي تضم 15 دولة، جسورًا بين المصانع والأسواق، فسهّلتا التجارة وجذب الاستثمار وربط حلقات الإنتاج، وهكذا أصبحت قوة المنطقة في ترابط اقتصاداتها، لا في ضخامة كل اقتصاد وحده. ما سبق يعد دروسًا لمنطقتنا العربية يجب استيعابها.

وحين تتم مقارنة التنين الصيني بالقارة العجوز (أوروبا) الآن، نجد أن الصين تعتمد على سياسة صناعية طويلة النفس مبنية على التمويل الميسر وسلاسل التوريد المتكاملة وابتكارات خفضت التكلفة، حيث بلغ الإنفاق على البحث والتطوير 2.8% من الناتج المحلي في 2025، فلم تعد المنافسة مجرد سباق على الأجر الأرخص.

أما أوروبا فقد واجهت كلفة طاقة مرتفعة وأسواق تمويل مجزأة تعرقل نمو الشركات. وتعاني أكبر اقتصاديات أوروبا الآن (ألمانيا) من اختناقات حادة في الصناعة والتوظيف، ومعدلات إفلاس الشركات، وكذلك (فرنسا) التي تعاني من صعوبة وضيق الحيز المالي بين تنشيط الاقتصاد وضبط الدَّين والعجز.

ورغم أن المنافسة الصينية وهيمنتها على الصناعات الأساسية في أوروبا (السيارات والبطاريات والطاقة الشمسية والرقائق) سبب أساسي في المعاناة الأوروبية، فإن تكلفة الطاقة والتمويل وانحسار الطلب الداخلي والسياسات المالية غير المواتية عوامل حاضرة في التدهور الأوروبي.

الخلاصة أن العالم خلال المستقبل القريب لن يكون ثنائي القطب على طريقة الحرب الباردة، بل شبكة متعددة المراكز: الصين قطب صناعي – تكنولوجي راسخ، والولايات المتحدة قطب مالي– رقمي، وأوروبا تحاول جاهدة أن تصنع لنفسها موقعًا عبر سوق موحدة أعمق واستثمارات في أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي، بينما تصعد الهند ودول الآسيان كمصانع بديلة. لن يختفي الغرب، لكنه لن يحتكر كتابة القواعد مرة أخرى.

○ أستاذ الاقتصاد بجامعة ولاية أوهايو وجامعة النيل

تفاقم معاناة الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية

بقلم: د. رضا بنهام ○

لقد سلطت حالة وفاة وقعت مؤخرا في عائلتي الضوء على الأثر المدمر للحزن الشخصي، وكشفت في الوقت ذاته عن حجم الفقد العميق وحالة الموت المستمرة التي تعيشها العائلات الفلسطينية يومياً.

أن تكون فلسطينياً يعني أن تحمل في داخلك أرشيفاً متوارثاً من الفقد. فبعد قرابة قرن من التهجير القسري، والاحتلال العسكري، والعدوان المتواصل على يد مستعمر وحشي، لم يعد الموت في فلسطين مجرد نهاية هادئة لحياة بلغت أجلها؛ بل صار ظلاً يلازم كل تفاصيل الحياة اليومية.

وعلى مر الأجيال، لم يكن الحزن مجرد ألم فردي أو مأساة عابرة ومنعزلة، بل تحول إلى واقع مشترك ومستمر، محفور في الذاكرة الجماعية لشعب بأكمله.

بالنسبة إلى الفلسطينيين، لم يكتف الاستعمار الإسرائيلي بسلب الأرض، بل سلبهم أيضاً سيادتهم على طقوس الحزن وتكريم موتاهم ودفن أحبائهم بسلام.

في حين يُعدّ الموت في سن مبكرة بالنسبة إلى معظم شعوب العالم اختلالاً لا يُحتمل في دورة الحياة الطبيعية، فإن الفلسطينيين – الذين يعيشون في ظل ظروف قاسية وممنهجة – يجدون أن بلوغ سن الشيخوخة استثناءً نادراً لا قاعدةً عامة.

بدءاً من عمليات التجريد القسري والتطهير العرقي خلال «النكبة» عام 1948، وصولاً إلى الإبادة الجماعية وتدمير البيئة المستمر في قطاع غزة، والاحتلال العسكري للضفة الغربية؛ لم تنجُ أي عائلة فلسطينية من فقدان أحبائها بفعل العنف.

لقد هُجِّر الأجداد قسراً من قراهم الأصلية وهم في ريعان شبابهم، ونقلوا إلى أحفادهم مفاتيح منازلهم التي سُرقت أو دُمّرت، إلى جانب ذكريات أفراد من العائلة قضوا جراء العدوان الإسرائيلي.

أما أبناؤهم في الضفة الغربية، فيواصلون تحمّل صنوف المعاناة والإذلال تحت وطأة نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) والاحتلال الإسرائيلي. وفي قطاع غزة، يكافح أحفادهم –المحاصرون وسط الموت والدمار والتهديد الدائم بشن عدوان إسرائيلي جديد– من أجل البقاء على قيد الحياة.

قبل وقت طويل من دخولهم الفصول الدراسية، يتشرب أطفال فلسطين مفردات الهجمات العسكرية، والاستشهاد، والبقاء على قيد الحياة. وتفرض التهديدات المستمرة بالفقد على العائلات التكيف مع حالة من اليقظة الدائمة، التي تتوارثها الأجيال من الآباء إلى الأبناء.

ولكي ندرك حقاً طبيعة الحزن الفلسطيني، علينا أن نرى كيف يتعايش الألم العميق والسخط مع تقدير استثنائي للحياة والكرامة الإنسانية.

لقد جعل قرنٌ من المعاناة الوطنية الألمَ جزءاً ثابتاً من الحياة اليومية. وفي فلسطين، اتخذ هذا الحزن الجماعي أشكالاً فريدة وقوية، تجلت في تقاليد راسخة للبقاء والمقاومة المشتركة.

وحين تتاح الفرصة لإجراء مراسم الدفن، تجتمع مجتمعات بأكملها لتشهد الحدث، وتقدم الدعم، وتتقاسم ثقل الصدمة الجماعية. وتعمل الروايات الشفهية، وفنون الشارع، والأدب، والموسيقى على توثيق أسماء الراحلين ووجوههم وقصصهم بعناية. وفي ظل المحاولات المستمرة لمحو الأماكن المادية وإنهاء الأرواح، تصبح الذاكرة الملاذ الأخير للحفاظ على الهوية والوجود.

إن الكتابة أو التفكير أو الحديث عن الموت في فلسطين يعني مواجهة واقع يمتزج فيه الحزن الفردي بالهوية الوطنية المشتركة. وفي مواجهة الفقد المستمر والمروع، يصبح مجرد تذكر أولئك الذين رحلوا تأكيداً قوياً على إنسانيتهم.

تجسد قيمة «الصمود» الفلسطينية هذه الديناميكية؛ فهي إرادة جماعية للبقاء على الأرض وتحدٍّ لكل المساعي الإسرائيلية الرامية إلى محو الوجود الفلسطيني؛ فالحياة هنا مرادفة للمقاومة.

في فلسطين، لا يسير الحزن وفق مسار خطي؛ إذ لا نهاية له، ولا يتبع المراحل المتعارف عليها – من الإنكار إلى الغضب، فالمساومة، والاكتئاب، وصولاً إلى القبول. إنه لا يسلك طريقاً مستقيماً حتمياً، لأن الظروف الجائرة التي تولّده لا تزال قائمة دون معالجة.

من قبور المنفى القسري إلى أعداد لا تُحصى من الوفيات في فلسطين اليوم، ظل المجتمع الدولي عاجزاً باستمرار عن اتخاذ إجراءات حاسمة. إن مشاهدة فلسطين وهي تحتضر لا تقتصر على كونها شهادةً على إبادة جماعية فحسب، بل هي إدانةٌ للضمير العالمي.

إن استمرار حالة انعدام الدولة والاحتلال القمعي يضمن أن يولد كل جيل جديد في عالم يظل فيه الموت المبكر شبحاً يتربص عندَ الأبواب.

إن الرفض المستمر الذي يبديه الشعب الفلسطيني للخضوع أو النسيان هو برهانٌ على صموده المُلهم. فهو يقدّم نموذجاً قوياً على أن السعي نحو الحرية الحقيقية مسؤوليةٌ مقدسة تتوارثها الأجيال، وتستحق الدفاع عنها مهما كان الثمن.

ولا يقتصر الصمود الفلسطيني على مجرد البقاء السلبي؛ بل هو فعلٌ يوميٌّ نشط لاستعادة الحقوق، يرفض السماح بإعادة كتابة التاريخ أو إسكات صوت العدالة. فعلى مر الأجيال، ورغم قسوة المنفى والتهجير والفقدان، تظل الروح الفلسطينية متجذرة في الأرض، ومتمسكةً بإصرارٍ لا يلين بالكرامة وحق تقرير المصير.

وفي كل فعل هادئ للحفاظ على الهوية، وفي كل صرخة مدوية من أجل التحرر، يثبت الفلسطينيون أنه على الرغم من أن القوة الغاشمة والوحشية المفرطة للاحتلال الإسرائيلي تسبب معاناةً عميقة، إلا أنها لن تستطيع أبداً محو شعب تظل هويته وآماله وإنسانيته متقدةً بشجاعةٍ لا تعرف الانكسار.

○ كاتب وأكاديمي فلسطيني بجامعة أمريكية.

الأزواج عند شروطهم.. وثقافة معرفة الحقوق

قبل أشهر كنتُ في عقد قران إحدى قريباتي، والحضور قليل، من أهل العروس وأهل العريس. والمأذون حاضر، وكلامه يصل إلى من تجلس آخر المجلس، على ما جرت به العادة.

بدأ بما يُقرأ في كل عقد، الأسماء ثم المهر مقدمه ومؤخره، والحاضرات يسمعن بنصف انتباه، فهذا كلام ألفته الآذان من كثرة ما تكرر. ثم قال إن للعروس شروطاً، وأخذ يتلوها واحداً بعد الآخر، إلى أن بلغ شرطاً توقفتُ عنده، أن لها أن تطلّق نفسها إن تزوج عليها زوجها.

رفعتُ عيني عن المأذون ونقلتها إلى وجوه الحاضرات، أنتظر ردّ الفعل. كان الوضع طبيعيا، وسار الكلام كأن شيئاً لم يكن. فهدأ في نفسي خوف قديم من أن يتغيَّر لشرط كهذا وجه أحد، وبقيت الجلسة على حالها.

والشرط الذي سمعته واحد من أبواب فتحها القانون للزوجة. فلها مثلاً أن تكتب في عقدها حقها في العمل خارج البيت، فلا يُحسب خروجها إليه عليها يوماً. وأبواب كهذه تُتلى في عقود كثيرة ويمرّ عليها الحاضرون، ثم تبقى مجهولة عند أكثر النساء. والسبب في ظني أن الناس يقصدون القانون بعد وقوع المشكلة، ولا يقرؤونه قبلها ليعرفوا ما لهم.

ولعل من يقرأ يظن أن العروس طلبت ما ليس لها، والحقيقة أنها طلبت ما هو لها. فالقاعدة في القانون صريحة، الأزواج عند شروطهم، ما دام الشرط لا يحل حراماً ولا يحرِّم حلالاً، ومن أخلّ بشرطه فللطرف الآخر أن يطالبه بالوفاء به. ومن الأحكام التي يعرفها الفقه منذ قرون، وأخذ بها القانون، أن يجعل الزوج أمر الطلاق بيد زوجته بشرط مكتوب. ولم يترك المشرّع ذلك بلا ضابط، فالشرط الذي يعارض غاية الزواج يسقط ويبقى العقد صحيحاً. فالشروط تحمي الزواج ولا تُفرغه.

ومما يغيب عن كثيرين أن هذا الحق للزوجين معاً، فلكل منهما أن يشترط، ولكل منهما أن يطالب بشرطه. فالشرط اتفاق يدخله طرفان فيكتبان فيه ما يطمئنان إليه، ويخطئ من يراه احتياط امرأة من رجل.

ويبقى المكتوب أوثق ما يحفظ الشرط. فالقانون يقبل الشرط غير المكتوب إن شهد عليه الشهود أو أقرّ به الزوجان، غير أن الوعد الذي قيل أيام الخطبة يصعب إثباته يوم الخصومة، فالشهود تفرّقهم السنون، والإقرار بيد من قد تكون له مصلحة في الإنكار. ومن هنا يبدأ الشرط قبل العقد بأسابيع، في حديث بين العروسين وأهلهما.



بقلم:
نبيلة رجب ○

وهذا الحديث قلّما يُفتح. أهل العروس يخشون أن «يطفّشوا العريس» بأمر غير دارج، وقد لا يكونون اعتادوه أصلاً، وقد يُقرأ عندهم وعند أهله سوء ظن لا يقبله رجل مقبل على الزواج. فيمر الأمر في صمت، ويمضي كل واحد يظن أنه حفظ الود.

وكثير من الزوجات يضعن وثيقة الزواج في درج دون أن يقرأنها، ولا يعرفن ما كُتب فيها وما تُرك فارغاً. يفتحنها يوم الحاجة، ويومئذ لا ينفع فتحها.

والعلة أعمق من ذلك. فالناس يتعاملون مع عقد الزواج طقساً اجتماعياً أكثر منه ورقة رسمية. يُنفقون الشهور في تدبير الوليمة وقائمة المدعوين، ويمرّون على الورقة في دقائق، وهي وحدها التي تبقى بعد أن يُرفع الطعام ويعود كلٌّ إلى بيته. والمرأة التي تجهل أن لها هذا الحق تصل إلى يومها ولا شرط لها.

والعلاج في رأيي إجراء يسير يسبق العقد، ويوصل هذا الباب إلى الناس قبل المشكلة. فالمشرّع جعل كتابة الشرط في وثيقة العقد أوضح طرق إثباته، غير أن كثيراً من العقود تُكتب بلا شرط واحد. فلو سُلّمت للطرفين، عند تقديم الطلب إلى المأذون أو المحكمة الشرعية، ورقة قصيرة بلغة سهلة تعرض ما يجيزه القانون، ويوقّع كل منهما أنها عُرضت عليه، لصار الأمر خطوة في معاملة رسمية بعد أن كان متروكاً لفطنة الأهل. وبذلك يسقط عن المرأة وحدها عبء أن تكون هي التي أثارته.

وأبعد من الإجراء، أراها ثقافة تستحق أن تُزرع في البنات والأبناء بوصفها حقاً مشروعاً. أن يعرف كل منهما ما له وما عليه قبل أن يحتاج إليه، وأن يكون الحديث في شروط الزواج جزءاً من الاستعداد له كالحديث في المسكن والمهر. والأسرة التي تربّي أبناءها على أن المكتوب يصون المودة، تجنّبهم خصومات لا تنتهي.

والجيل الجديد أوضح رؤية لحقوقه. والعروس التي حضرتُ عقدها فعلت أمراً عادياً في جوهره، عرفت ما لها فطلبته. والمطلوب ألا يبقى هذا حظّ من عرفت وحدها.

○ قانونية وكاتبة بحرينية.
rajabnabeela@gmail.com
nabeelarajab.blogspot.com